منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 353، جنيف، 10-20 آذار/ مارس 2025

قسم وضع السياسات **POL**

جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ١١ شباط/ فبراير ٢٠٢٥
الأصل: إنكليزي

البند السادس من جدول الأعمال

دعم منظمة العمل الدولية للاستجابة لحالة الطوارئ إزاء الأزمة في لبنان

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة تحديثاً لنشاط منظمة العمل الدولية في لبنان والإجراءات التي اتخذتها المنظمة، لاسيما بعد وقف إطلاق النار في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ والتعافي وإعادة الإعمار. ومجلس الإدارة مدعو إلى القيام بما يلي: (أ) الإحاطة علماً بالمعلومات المقدمة بشأن مساهمة المكتب في الاستجابة للأزمات والانتعاش بعد انتهاء النزاع؛ (ب) الترحيب باتفاق وقف إطلاق النار والدعوة إلى الامتثال للالتزامات المترتبة عليه؛ (ج) الطلب من منظمة العمل الدولية إجراء تقييم لسوق العمل ومواصلة تقديم الدعم للتعافي، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية والشركاء الاجتماعيين؛ (د) دعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة في خطة منظمة العمل الدولية لمساعدة لبنان على التعافي (انظر مشروع القرار في الفقرة ١٨).

الهدف الاستراتيجي المعني: لا يوجد.

النتيجة الرئيسية المعنية: لا توجد.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.352/INS/19/7.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

◄ آخر المستجدات بشأن الأزمة في لبنان

١. نص اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ بين إسرائيل ولبنان على وقف الأعمال العدائية لمدة ٦٠ يوماً ووضع آلية لمراقبة انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وقوات حزب الله إلى شمال نهر الليطاني. وعلى الرغم من الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار، تمكن معظم النازحين من العودة إلى ديارهم، على الرغم من أنّ العديد منهم وجدوا منازلهم مدمرة أو متضررة. وحتى منتصف كانون الثاني/ يناير، ظل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص نازحين. وفي ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تمديد اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان حتى ١٨ شباط/ فبراير.

٢. ومع حلول فصل الشتاء، يظل الوضع الإنساني معقداً في لبنان. ويعاني الناس من الدمار واسع النطاق الذي لحق بالمنازل والبنية التحتية الحيوية وانقطاع الخدمات الأساسية والمخاطر المرتبطة بالأجهزة المتفجرة وسُبل العيش المحدودة. كما تأثر الإنتاج الزراعي بشدة وأصبح انتعاشه معقداً بسبب نقص المدخلات الزراعية وندرة العمالة وغياب الأسواق. وتُبذل جهود متواصلة لتوفير الإغاثة الإنسانية الفورية ودعم التعافي على المدى الطويل، بهدف وضع حد للأعمال العدائية بعد وقف إطلاق النار الذي استمر ٦٠ يوماً.

٣. والعواقب الاقتصادية للحرب عميقة ومتعددة الأوجه، خاصة بالنسبة للمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر. وقد شهدت هذه المنشآت التي تمثل حوالي ٩٠ في المائة من الشركات في البلاد، إعاقة عملياتها بسبب تعطُّل سلاسل التوريد والإمداد وفقدان الأصول وتضرر البنية التحتية وانخفاض الطلب الاستهلاكي والوصول المحدود إلى التمويل. وفي كثير من الأحيان، اضطرت إلى الإغلاق أو تسريح العمال. وهي بحاجة إلى الدعم لإعادة بناء أنشطتها أو إعادة تشغيلها أو مواصلتها. وفي المجمل، تم توظيف ما يقدر بنحو ٦٨٩ ٠٠٠ شخص في القطاعات السبعة الأكثر تضرراً.[١] وفي المناطق الأكثر تضرراً، فقد العمال وظائفهم - بشكل دائم أو مؤقت - أو واجهوا مخاطر كبيرة من فقدانها أو انخفاض دخلهم. ويشكل الرجال الغالبية العظمى، حيث تأثر ٥٨٤ ٠٠٠ منهم مقارنة مع ١٠٤ ٠٠٠ امرأة. وعلى المستوى الوطني، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة، الذي كان من المرجح أن يصل إلى حوالي ٣٢ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٢٤.

٤. ويشكل سقوط نظام الأسد في الجمهورية العربية السورية المجاورة وتشكيل حكومة انتقالية في العاصمة دمشق تطوراً مهماً ستكون له انعكاسات قوية على وضع سوق العمل في لبنان. وقد وصلت أعداد كبيرة من المواطنين اللبنانيين والسوريين (يقدر بنحو ٩٠ ٠٠٠ شخص) إلى لبنان من الجمهورية العربية السورية منذ دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، في حين عاد عدد قليل نسبياً من اللاجئين السوريين إلى ديارهم (قرابة ١٢٥ ٠٠٠ لاجئ من جميع البلدان المجاورة، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).[٢]

٥. ومن المتوقع أن يؤدي قطاع البناء دوراً حيوياً في التعافي وإعادة الإعمار في لبنان، مما قد يؤدي إلى خلق فرص عمل، ولكنّ معالجة انتشار العمالة غير المنظمة على نطاق واسع وظروف العمل السيئة في هذا القطاع سيكون ضرورياً لضمان سُبل العيش المستدامة واللائقة. وتقليدياً، يلعب العمال السوريون دوراً حيوياً في قطاعي البناء. ولذلك، إذا غادرت أعداد كبيرة من العمال السوريين البلاد، فقد يؤدي ذلك إلى نقص حاد في العمالة، مما قد يعيق جهود التعافي. وفي مواجهة هذا العجز الذي سيكون من الضروري سده، لا بد من وضع استراتيجيات فعالة لجذب وتدريب العمالة المحلية أو الأجنبية.

٦. وبعد عامين من تشكيل الحكومة الانتقالية، انتخب مجلس النواب اللبناني رئيساً له في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥. وعيّن الرئيس الجديد رئيس وزراء مكلفاً يعمل على تشكيل حكومة كاملة. ومن المتوقع أن تعطي الحكومة الجديدة الأولوية لجهود إعادة الإعمار في البلاد وتقترح إصلاحات من شأنها أن تفتح الباب أمام الدعم المالي الحيوي من المجتمع الدولي، ليس فقط لتمويل العمل الإنساني وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب، ولكن أيضاً لتمويل برنامج الإصلاح الهيكلي.

[١] الزراعة؛ البناء؛ التصنيع؛ النقل والتخزين؛ خدمات الإقامة والطعام؛ تجارة الجملة والتجزئة؛ الفنون والترفيه.

[٢] انظر: UNHCR, "Regional Flash Update #9 - Syria Situation Crisis (10 January 2025)"

◄ أبرز ما جاء في استجابة منظمة العمل الدولية والنتائج المحرزة

الحماية الاجتماعية

٧. بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، اتخذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة العمل الدولية تدابير سريعة لدعم الفئات السكانية المستضعفة، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وبفضل النُظم الوطنية القائمة، تم دفع سلفات على الإعانة المخطط لها لأكثر من ٠٠٠ ٢٧ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاماً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، وبدعم من الجهات المانحة، تم صرف دفعة طارئة إضافية بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي لأكثر من ٥٠٠٠ لبناني في المناطق المتضررة من الأزمة بالإضافة إلى ٤٦٠٣ لاجئ من ذوي الإعاقة من المناطق الأكثر تضرراً في البلاد.

٨. وبناءً على نظام الإعانة الوطنية للإعاقة، دعمت منظمة العمل الدولية واليونيسف في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤ وزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم تحويل نقدي طارئ للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحملون بطاقة إعاقة شخصية سارية المفعول، من جميع الفئات العمرية. ولأول مرة، نجحت المبادرة في تقديم تحويل لمرة واحدة بقيمة ١٠٠ دولار إلى ٠٠٠ ٤٣ شخص، باستخدام اعتمادات الميزانية المخصصة للمنح الاجتماعية. وبعد نجاح الآليات التشغيلية العادية والطارئة اللازمة لصرف هذه الإعانة، تم اتخاذ قرار وزاري بشأن توسيع تغطية الإعانة الوطنية للإعاقة لعام ٢٠٢٥، ولو مؤقتاً، لتشمل فئات عمرية أخرى وذلك لحين استنفاد اعتمادات الميزانية المخصصة للمنح الاجتماعية، أي حوالي ١٠ ملايين دولار أمريكي.

٩. وطوال الأزمة، ظلت الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ضرورية لاستمرارية الاستجابة لحالات الطوارئ وتوجيهها. وعلى الرغم من حالة انعدام اليقين التي تحيط بالمشهد السياسي في عام ٢٠٢٥، ستظل الاستراتيجية أداة سياسية مفيدة وقابلة للتكيف لمواءمة تدابير التعافي قصيرة الأجل مع أهداف التنمية طويلة الأجل. وفي الوقت الحاضر، وبدعم تقني من منظمة العمل الدولية واليونيسف، تعمل الوحدة التقنية المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن الاستراتيجية على وضع خطة عمل مشتركة لتنفيذ المبادرات في إطار الاستراتيجية في عام ٢٠٢٥. بالإضافة إلى ذلك، تدعم منظمة العمل الدولية واليونيسف إنشاء لجنة توجيهية لكل دعامة من دعائم الاستراتيجية، بهدف وضع آليات فعالة للتنسيق والإدارة السديدة.

استدامة الوظائف وسُبل العيش

١٠. نجحت مبادرات منظمة العمل الدولية التي تم تنفيذها في إطار مشاريع معاد تصميمها في معالجة الاحتياجات العاجلة بشكل فعال مع تعزيز الحلول المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك إعادة تأهيل المباني العامة، بما في ذلك المدارس والجامعات، مما أدى إلى تحسين الظروف المعيشية للنازحين داخلياً وخلق فرص عمل قصيرة الأجل في ظل ظروف عمل لائقة وتحسين هذه المباني للاستخدام على المدى الطويل. وكان أحد التدخلات الأخرى تركيب الألواح الشمسية في ست مدارس للتدريب المهني والزراعي تُستخدم كملاجئ، الأمر الذي لم يضمن إمدادات مستقرة من الطاقة فحسب، بل خلق أيضاً فرص التعلم أثناء العمل للمستفيدين بالإضافة إلى الفوائد التي سيجنيها الطلاب في نهاية المطاف، بمجرد توقف استخدام المدارس كملاجئ.

١١. علاوة على ذلك، اكتسب المتدربون المعتمدون من منظمة العمل الدولية خبرة عملية ودخلاً قصير الأجل ومهارات أساسية في قطاع الطاقة المتجددة، مما عزز بالتالي قابليتهم للاستخدام. وعلى نحو مماثل، شملت أنشطة الدعم في فصل الشتاء توزيع أدوات الخياطة الأساسية والمواد على الناس المستضعفين، إلى جانب تزويدهم بالتدريب المهني على الخياطة مع التركيز بشكل خاص على الملابس الشتوية، حتى يتمكّن اللاجئون السوريون وأفراد المجتمعات المضيفة اللبنانية من حماية أنفسهم من برد الشتاء واكتساب مهارات قيّمة لتحسين اعتمادهم على أنفسهم وتوسيع آفاق العمل في المستقبل.

١٢. وبعد تقييم سريع لتأثير النزاع على قطاع الزراعة في لبنان، تلقى حوالي ٣٦٠ مزارعاً وعاملاً زراعياً دعماً مستهدفاً لمساعدتهم على مواجهة الاضطرابات الشديدة التي سببتها الأزمة الحالية في سلاسل القيمة الأساسية. وشمل ذلك توفير المدخلات الزراعية والمساعدة التقنية وفرص العمل قصيرة الأجل، وبالتالي ضمان سبل العيش المباشرة وضمان استمرارية إنتاج المواد الغذائية. ويجري حالياً تقييم سريع آخر بالتعاون مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال لفهم تأثير الحرب على المنشآت والعمال وتقديم توصيات قائمة على البيّنات لدعم سُبل العيش واستعادة فرص العمل واستمرارية الأعمال، لاسيما في المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر. وتحدد نتائج التقييم التحديات والأولويات

والاحتياجات الرئيسية لكل من العمال والمنشآت في جميع أنحاء البلاد، لتوجيه برامج التعافي التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية بعد انتهاء الحرب.

١٣. وبالتوازي مع ذلك، تعمل منظمة العمل الدولية مع هيئاتها المكونة الثلاثية لدعم دمج احتياجات القطاع الخاص لتحقيق التعافي المستدام وخلق فرص العمل في سياسات وخطط التعافي الاقتصادي ذات الصلة. ودعمت منظمة العمل الدولية منظمة أصحاب العمل الرئيسية في البلاد، وهي جمعية الصناعيين اللبنانيين، لطرح خدمات جديدة وتجريب بعض المبادرات. ووضعت جمعية الصناعيين اللبنانيين خطة لدعم الصمود في مواجهة الأزمات وحالات الطوارئ، تهدف إلى تقديم الإغاثة الفورية لأعضائها، وبالتالي تعزيز قدرة الجمعية على الاستجابة للأزمة وتعزيز التعافي الاقتصادي المستدام. وتعمل جمعية الصناعيين اللبنانيين، من بين أمور أخرى، على تعزيز الروابط مع القطاع الإنساني من خلال تزويد أعضائها بالسلع والمعدات والخدمات والإمدادات الرئيسية التي تسعى الجهات الفاعلة الإنسانية الرئيسية إلى الحصول عليها، بالإضافة إلى جمع المعلومات والوسائل العملية لمساعدتهم في إجراءات المناقصة وتوريد المنتجات إلى هذه الكيانات. وقد زادت جمعية الصناعيين اللبنانيين من جهودها في مجال الدعوة والتوعية، وهي تعمل حالياً على تحديث برنامجها الاستراتيجي الذي يلخّص المساهمة التي تعتزم تقديمها من أجل التعافي الاقتصادي للبلاد.

◄ التوقعات

١٤. بعد أن بذلت منظمة العمل الدولية جهداً كبيراً لإعادة توجيه برامجها في لبنان استجابةً للنزوح الجماعي للسكان، تعود الآن تدريجياً إلى برنامج عملها السابق، بالتشاور مع هيئاتها المكونة ومع مراعاة الأولويات التي ستصوغها الحكومة الجديدة. وسيكون هناك تركيز قوي على إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من النزاع، على سبيل المثال، من خلال برنامج البنية الأساسية كثيفة العمالة الذي سيساعد في إعادة بناء البنية التحتية مع خلق فرص العمل في لبنان.

١٥. ومع انتخاب رئيس للجمهورية وتعيين رئيس للوزراء في منتصف كانون الثاني/ يناير، من المتوقع أن تخلق الحكومة الجديدة زخماً جديداً لجهود الإصلاح. وتتمتع منظمة العمل الدولية بوضع جيد لدعم الهيئات المكونة في لبنان في الانخراط في عملية الإصلاح وإعادة بناء الخدمات العامة والنُظم الوطنية. ويظل نشاط منظمة العمل الدولية في مجال الحماية الاجتماعية يركز على تمكين الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، والتي تتضمن عناصر مثل إصلاح المعاشات التقاعدية وتمويل الرعاية الصحية. وتعمل منظمة العمل الدولية مع منظمات أصحاب العمل لتعزيز تنمية المهارات واستمرارية الأعمال ومع جميع الهيئات المكونة الثلاثية لوضع خارطة طريق من أجل إضفاء السمة المنظمة في قطاعات معينة. ويمكن أن يكون هذا العمل بمثابة أساس للإجراءات التي سيتم اتخاذها لاحقاً.

١٦. وعلى المستوى الإقليمي، من المرجح أن يكون للتغيرات في الجمهورية العربية السورية انعكاسات على لبنان. ويعمل المكتب على تحديد مدى وتوقيت عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، ونوع الدعم الذي قد يحتاجون إليه أثناء وجودهم في لبنان وكيف يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تدعمهم عند عودتهم إلى الجمهورية العربية السورية. وقد بدأت بالفعل العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لرسم خرائط المهارات للعائدين. وسيواصل المكتب تقديم الدعم إلى لبنان الذي اعتمد تقليدياً على العمال السوريين في العمالة متدنية المهارات في قطاعات مثل البناء والزراعة، في معالجة نقص العمالة الذي قد ينجم عن رحيل هؤلاء العمال.

١٧. وتعمل منظمة العمل الدولية منذ منتصف كانون الأول/ ديسمبر مع السلطات المؤقتة الجديدة في الجمهورية العربية السورية وتسعى إلى توسيع نطاق برنامجها المتواضع هناك، كجزء من الاستجابة الأوسع نطاقاً على مستوى منظومة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي الإجراءات المخطط لها من أجل إنعاش الجمهورية العربية السورية وإعادة إعمارها إلى خلق فرص للبنان، حيث سيؤدي السياق الإقليمي المتطور إلى تحسين فرص التجارة والاستثمار بشكل كبير.

◄ مشروع القرار

١٨. إنّ مجلس الإدارة:

(أ) أحاط علماً بالمعلومات المقدمة في الوثيقة GB.353/POL/6 بشأن مساهمة المكتب في الاستجابة للأزمات والانتعاش بعد انتهاء النزاع؛

(ب) رحب بتفاهم وقف إطلاق النار ودعا إلى الامتثال للالتزامات الناشئة عنه؛

(ج) طلب من منظمة العمل الدولية إجراء تقييم لسوق العمل ومواصلة تقديم الدعم للتعافي، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية والشركاء الاجتماعيين؛

(د) دعا الدول الأعضاء إلى المساهمة في خطة المساعدة التي وضعتها منظمة العمل الدولية لدعم التعافي في لبنان.